غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

عيديّة العمّال رفع الحد الأدنى للأجور مع تقديمات ولكن... الأسمر: ما أنجزناه من مكاسب مرحلي ولنا تحرّك لاحق

عام 2023 كان عام التحركات المطلبية لمختلف فئات العمال والموظفين والمستخدمين والمتقاعدين في القطاعين العام والخاص، الى ان حصلوا اخيرا على ما يسد جزءا يسيرا من متطلبات العيش، عبر التقديمات والزيادات الرسمية لموظفي القطاع لعام، ورفع الحد الادنى للاجور في القطاع الخاص. لكن معظمها جاء من جيوب الموظفين والمواطنين عبر زيادات كبيرة على كل الرسوم

خاض الاتحاد العمالي العام خلال العام الفائت وحتى الامس القريب، الكثير من التحركات لتحسين الوضع المعيشي للعمال والموظفين، فنجح في مسائل كثيرة وحالت ظروف البلد المالية والاقتصادية دون تحقيق المزيد. عقدت عشرات الاجتماعات مع مسؤولي الدولة في المجلس النيابي والحكومة ومع القطاعات الانتاجية وارباب العمل والهيئات الاقتصادية، حتى تم التوصل الى اتفاقات معهم حول تحسين الوضع المعيشي للفئات ذات الرواتب المتدنية والمهمشة، واعدا بالمزيد من الحراك لزيادة التقديمات. لكن كان للزيادات والتقديمات اثر سلبي لاسيما على زيادة معدل التضخم والكلفة على الانتاج وارتفاع الاسعار. نتيجة لمتابعات الاتحاد العمالي والتحركات المطلبية الكثيفة، اقرت الحكومة مطلع نيسان الماضي رفع الحد الادنى للاجور الى 18 مليون ليرة، من دون قرار بتحديد زيادة غلاء معيشة دوريا، كما كان معمولا به سابقا تبعا لزيادة كلفة الانتاج وارتفاع الاسعار وحجم التضخم. كذلك اقر المجلس زيادة بدل لنقل الى 9 ملايين ليرة، ومرسوم زيادة المنح المدرسية للقطاع الخاص وفي التعليم الخاص بما مقداره 12 مليون ليرة عن كل ولد. في هذا الحوار مع رئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الاسمر، لمناسبة عيد العمال، نقاش حول ما تم تحقيقه وما هي نتائجه وانعكاساته على الوضع المالي والاقتصادي.

■ عام 2023 كان عام التحركات المطلبية لمختلف فئات العمال والموظفين والمستخدمين والمتقاعدين، ما تقديرك للحراك العمالي في العام 2024؟ هل من مزيد وحول اية مواضيع؟

□ فعلا كان عام 2013 عام التحركات المطلبية وكانت ذروة التحركات من الاتحاد العمالي العام، بحيث تمكنا بالشراكة مع كل فئات القطاع العام، من انجاز الزيادات لموظفي القطاع العام التي انعكست ايجابا على كل الفئات، بخاصة على موظفي الادارات العامة والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات والمستشفيات الحكومية، وطبعا على العسكريين في الخدمة والمتقاعدين في كل قطاعات العسكريين. طبعا الاتحاد العمالي يتحرك بكل الطرق لدعم العسكريين والمدنيين في المؤسسات العسكرية لعدم وجود نقابات منظمة عندهم. بالنسبة الى القطاع الخاص، انجزنا جزءا كبيرا من المطالب هو زيادة الحد الادنى للاجر، وزيادة المنح المدرسية والتعويضات العائلية وبدلات النقل. لعل اهم انجاز تحقق عام 2023 هو الانتقال من نظام تعويض نهاية الخدمة الى نظام التقاعد والحماية الاجتماعية عبر القانون الذي شارك الاتحاد في صياغته وصدر عن مجلس النواب. فهو يمهد الى الانتقال الى مشروع تقاعدي عصري درس بعناية في حضور منظمة العمل الدولية، وسيؤدي الى انفراجات واسعة بالنسبة للمضمونين وانتقالهم الى نظام التقاعد الذي يؤمن استمرارية حياتهم ومن بعدهم مَن يخلفهم من عائلاتهم.

■ ما هو برنامجكم للعام الحالي؟

□ هذه الامور التي انجزناها مرحّلة الى اوقات اخرى لانها انجازات وعلاجات مرحلية. سنستكمل الانجازات في العام 2024 بالاصرار على مطالبنا، لاسيما لجهة اعادة احتساب الاجر وفقا للانهيار الحاصل سواء في القطاع العام او الخاص. سنركز ايضا على اعادة احتساب التعويضات في القطاعين العام والخاص لأن التعويضات لم تعد تساوي شيئا. خلال العام الحالي، سنستكمل ما بدأناه العام 2023 بالتركيز على عملية اعادة قيمة التقاعد في القطاعين العام والخاص، ودعم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهو امر مهم جدا لأنه يدخل في اطار دعم الطبابة والاستشفاء. فكل الزيادات التي طرأت على الحد الادنى للرواتب والاجور تعني زيادة في اشتراكات الضمان وترفد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمبالغ مهمة، تؤدي بطريقة او بأخرى الى زيادة التقديمات. نأمل مع الزيادات التي اقرت، ان نصل خلال فترة معينة الى نسبة مئوية مرتفعة وبالحد الاقصى اعادة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الى ما كان عليه سنة 2019. كما نسعى دوما الى تعزيز دور تعاونية موظفي الدولة التي تتحرك بشكل فاعل في اتجاه انصاف الموظفين في القطاع العام. اشير هنا الى ان معالجة واقع الطبابة والاستشفاء مهمة جدا عند الجيش مما يؤمن واقعا صحيا مقبولا عند العسكريين والمتقاعدين، ونتمنى ان تصبح هذه الحالة معممة على بقية القطاعات العسكرية.

رئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الاسمر.

■ هل من تحرك للاتحاد العمالي حيال مواضيع الطبابة والاستشفاء والتعليم والمنح التربوية والسكن والنقل؟

□ نسعى جاهدين الى زيادة المنح التعليمية اكثر بعدما جرى في المراسيم الاخيرة، بحيث ضاعفنا المنح المدرسية في التعليم الخاص من 6 ملايين الى 12 مليونا لغاية ثلاثة اولاد، وزدنا ايضا المنح المدرسية في التعليم الرسمي من 3 ملايين ليرة الى 4 لغاية ثلاثة اولاد. كما نسعى جاهدين لزيادة التعويضات العائلية، وكنا قد ضربناها بعشر مرات، والى زيادة بدل النقل، حيث رفعنا بدل النقل في القطاع الخاص الى 450 الف ليرة يوميا، اضافة الى ما يطبق في القطاع العام عبر اعطاء بدل صفائح بنزين من 8 صفائح الى 16 صفيحة تعطى كبدل حضور ودوام للعاملين في القطاع العام، والى بدل محروقات يعطى للجيش اللبناني، وقد ساهم الاتحاد العمالي بذلك مساهمة فعالة وكان المبادر الى طرح هذا الموضوع على وزارة الدفاع الوطني وقيادة الجيش، ومن ثم على رئيس الحكومة. اكاد

> **اهم انجاز للاتحاد صدور قانون نظام التقاعد والحماية الاجتماعية**

اقول انه كانت لنا اليد الطولى في صدور هذه المراسيم التي تعطي بعض الحقوق للعسكريين. كما ان الواقع سيء جدا بالنسبة الى بدل السكن، لذلك نسعى الى الوصول الى قانون ايجارات عادل ينصف المستأجر والمالك القديم. اعطينا رأينا وعقدنا اجتماعات عدة في ما خص قانون الايجارات للاماكن السكنية وغير السكنية، واجرينا اتصالات برئيس لجنة الادارة والعدل النائب جورج عدوان للمشاركة الفاعلة في انتاج القوانين التي تحفظ بعض حقوق العامل وحقوق صاحب الملك.

■ هل تعملون على استصدار تشريعات قانونية ثابتة تضمن الاستقرار المعيشي، وما هو المطلوب في هذا المجال؟

□ نستطيع التأكيد ان هناك اقتراحات قوانين مقدمة من عدد من النواب بالتنسيق مع الاتحاد العمالي العام، اذكر منهم النواب طوني فرنجيه وشربل مسعد وفيصل كرامي، تصب كلها في خانة اعادة تقييم التعويضات للمضمونين ولموظفي القطاع العام. كل الاقتراحات درست مع الاتحاد العمالي وهي ستأخذ طريقها الى الهيئة العامة للمجلس النيابي، وعند امكان عقد جلسة تشريع الضرورة سيتم اقرارها لانصاف الطبقة العاملة في هذه الظروف الصعبة. هناك اقتراحات ومشاريع قوانين كثيرة اخرى الاتحاد العمالي موجود فيها، منها قانون حماية المستهلك والقوانين التي تتعلق باعادة هيكلة المصارف والكابيتال كونترول وقوانين الموازنة وغيرها.

■ ما هو المطلوب في هذا الخصوص من الوزارات المعنية الصحة والتربية والاقتصاد والمال والشؤون الاجتماعية؟

□ من المفروض بالوزارات المعنية ان تتحرك ايضا، وكانت لنا لقاءات مع وزير الصحة لتأمين تغطية صحية لغير المضمونين او ممن ليسوا على عاتق تعاونية موظفي الدولة لتأمين غسيل الكلى وتوفير الادوية للامراض المستعصية باسعار مقبولة، وتوفير الدواء السليم والانتقال التدريجي من الادوية "البراند" الى ادوية "الجنريك" (البديلة) المعتمدة عالميا لتخفيف الفاتورة الصحية التي وصلت احيانا الى اكثر من ملياري دولار سنويا، لكنها اليوم في حدود 800 مليون دولار، وهذا تطور ايجابي بالنسبة الى قطاع الصحة. في المجال التربوي، كان لنا دعم دائم لروابط العاملين في القطاع التربوي الرسمي والخاص وتنسيق دائم معها، فساهمنا مساهمة فعالة جدا مع رابطة اساتذة القطاع الخاص بانتاج القانون ◄

Your Partner For The Future

More than 600 clients in more than 50 countries through the Middle East and Africa rely on our products and services to meet their growing needs

Our Expertise

SWIFT Connectivity
Software Development
Consultancy
Project Management
Support

Our Solutions

SWIFT Service Bureau
Name Filtering
SMS/Email Client & User Notification
Secure & Managed File Transfer
Fault Toletrance & Disaster Recovery
Data Replication & Backup
Accounts Reconciliation
Business Integration
Corporate Payment System
SWIFT Reporting and Archiving

Our Presence

Lebanon Cyprus
Iraq Algeria
Bahrain UAE
Egypt KSA

SWIFT IBM FircoSoft Bottomline Technologies Stratus arcserve gemalto sonema CITRIX CISCO

Verdun, Assaf Center, 8th floor, Beirut, Lebanon Phone: + 961 1 791 002/3 sales@aeg-mea.com www.aeg-mea.com

إقتصاد

المختص باعطاء الحقوق للمتقاعدين، وذلك عبر اجتماعات متتالية مع الرئيس نبيه بري ونائبه الياس بوصعب. كما ان التنسيق كان دائما مع وزير التربية في خصوص المياومين العاملين في المدارس الرسمية، ونسجل للوزير عباس الحلبي انها المرة الاولى التي يحصّل فيها هؤلاء العاملون بعضا من حقوقهم، ونحن سنستمر في التشاور الدائم لتأمين ما تبقى من حقوق لهؤلاء المياومين وعددهم نحو 4 الاف عامل. كذلك كان لنا تعاون مع وزير الشؤون الاجتماعية هكتور حجار من اجل حقوق المياومين في الوزارة، وعددهم يصل الى نحو 600 عامل لاعطائهم حقوقهم، وهم من العاملين في مراكز الرعاية الصحية ما زالوا يتقاضون الحد الادنى القديم للاجور البالغ 675 الف ليرة على اساس سعر صرف الدولار 1500 ليرة، وهذا امر معيب. كما عملنا على انصاف العاملين في برنامج الفئات الاكثر هشاشة والاكثر فقرا وبقية البرامج المنبثقة من المنظمات الدولية، وهم يتقاضون اقل من الحد الادنى للاجور.

على خط مواز، نلاحق وزارة المال من اجل

سنعمل على اعادة احتساب الاجر وفقا للانهيار الحاصل في القطاعين العام والخاص

اعطاء السلفات للبلديات والمؤسسات العامة التي ليس لديها الملاءة المالية التي تمكنها من دفع ما تقرر في مراسيم المساعدات الاجتماعية او صرف بدل صفائح بنزين او حوافز. نلاحق هذه الامور بالشراكة مع وزير المال يوسف خليل والمدير العام للمالية جورج معراوي.

■ ماذا بالنسبة الى وزارة الاقتصاد ومراقبة ارتفاع الاسعار؟

□ نراقب دوما واقع الاقتصاد، وكنا قد عرضنا على الوزير امين سلام ان نساهم كاتحاد في عملية مراقبة الاسعار عبر تأمين بعض الموارد البشرية لحصول الرقابة.

عرضنا ان يكون هناك 150 شخصا من الاتحاد العمالي العام يجري تدريبهم بواسطة مدربين ومفتشين من وزارة الاقتصاد يؤازرون المفتشين في الوزارة، لكن لم يصل هذا المشروع الى نتيجة اكيدة بعد. الا اننا نسعى الى ان تكون هناك رقابة مشددة على كل مراكز البيع وفي كل القطاعات التي يمكن ان يتأثر بها المواطن.

■ هل كان تمويل نفقات الدولة لتقديمات القطاع العام من جيوب المواطن بزيادات مضاعفة للرسوم عشرات المرات في موازنتي 2023 و2024؟

□ تمويل الدولة لهذه التقديمات لم يأت من جيوب المواطنين لانه في آخر اجتماعات اللجنة المكلفة درس زيادة الرواتب والمساعدات والحوافز والحضور وبدل النقل وصفائح البنزين، كانت متوافرة وعملنا جاهدين على انتاج هذه الزيادات ضمن مبدأ ان لا تتعدى هذه الزيادات الشهرية مبلغ الفي مليار ليرة كانت موجودة لدى وزارة المال، وقد اتت النتيجة في هذا الاطار. املنا نحن والوزير في ان يعاد فتح الدوائر العقارية في جبل لبنان وهيئة ادارة السير في كل المناطق لرفد الدولة بمداخيل مهمة جدا، حيث ان هذه الادارات توقفت عن العمل اكثر من سنة ونصف سنة. وقد قدمنا اقتراحات خطية الى رئاسة مجلس الوزراء ووزير المال ووزارة الداخلية من اجل فتح هيئة ادارة السير، احيلت على رئاسة مجلس الخدمة المدنية السيدة نسرين مشموشي واتت النتائج جيدة وفق طروحات الاتحاد العمالي. في هذا الاطار، تحرك الاتحاد العمالي لوقف التلاعب بالطوابع الرسمية، وكان هناك اقتراح خطي رفع الى رئيس الحكومة ووزير المال باعتماد الطابع الالكتروني الرقمي بواسطة الدمغة او الختم من دون اللجوء الى الطوابع وما ينجم عنها من سياسة متاجرة.